

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م . جامعة الكويت



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ألوويات المواطن الكويتي (دراسة استطلاعية)

إعداد

د . سالم محمد المطوع

رئيس قسم إعداد الدراسات المستقبلية والإستراتيجية

أ . أسماء إبراهيم العلي

قسم استطلاعات الرأي

سلسلة دراسات قياس اتجاهات الرأي العام

(١٢)

الكويت - ٢٠٢٤م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م. جامعة الكويت



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

أولويات المواطن الكويتي

إعداد:

د. سالم محمد المطوع

رئيس قسم إعداد الدراسات المستقبلية والإستراتيجية

أ. أسماء إبراهيم العلي

قسم استطلاعات الرأي

سلسلة دراسات قياس اتجاهات الرأي العام

(١٢)

الكويت - ٢٠٢٤م

أعضاء مجلس إدارة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. أسعد عبدالعزيز الراشد

القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

القائم بأعمال مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. غانم حمد النجار

قسم العلوم السياسية
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

أ. د. عبد الله عقله الهاشم

قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية - جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير / عبد العزيز الشارخ

المدير العام السابق لمعهد سعود الناصر
الدبلوماسي الكويتي - دولة الكويت

د. ناصر جاسم الصانع

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
دولة الكويت

د. بدر عثمان مال الله

المدير العام للمعهد العربي للتخطيط السابق
دولة الكويت

سعادة السفير / سميح عيسى جوهر حيات

مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا
وزارة الخارجية - دولة الكويت

تأسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت في عام ١٩٩٤، كمركز بحثي يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة دراسات قياس اتجاهات الرأي العام». حيث تسعى هذه السلسلة من الدراسات الميدانية إلى قياس اتجاهات الرأي العام الكويتي والخليجي تجاه مختلف القضايا المحلية والإقليمية والدولية التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية. وتهدف هذه الدراسات المسحية والإحصائية إلى تزويد صناع القرار في دولة الكويت بتوجهات الرأي العام بصورة علمية موضوعية ومحايدة، ما يساهم في تحسين جودة عملية اتخاذ القرار بالشكل الذي يخدم المصلحة العامة.

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)
الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)

البريد الإلكتروني cgaps@ku.edu.kw

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى. الكويت. ٢٠٢٤م

تمهيد :

يعد فهم أولويات المواطن الكويتي أمراً مهماً لتحقيق التنمية المستدامة، كما أن توفير الخدمات والسياسات التي تلبي احتياجات المواطنين تعتبر أساساً لبناء مجتمع مزدهر ومُشرق.

يمكن من خلال هذا الاستطلاع توجيه الجهود الحكومية بشكل أكثر فعالية، وذلك بالتركيز على القضايا الأكثر أهمية لدى المواطنين، الأمر الذي يعزز الثقة والرضا والعلاقة الوطيدة بين المواطنين والحكومة.

وكذلك يمكن أن تسهم نتائج هذا الاستطلاع في وضع الخطط المستقبلية والاستراتيجية وتلبي احتياجات المواطنين تمهيداً للتغيير الإيجابي في المجتمع.

إدارة المركز



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

رقم
الصفحة

الفهرس

- ١٥ الملخص باللغة العربية.
- ١٦ المقدمة.
- ١٧ هدف الدراسة.
- ١٧ منهج الدراسة وعينتها وأداتها.
- ١٩ التحليل الإحصائي للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة.
- ٢٤ نتائج الدراسة.
- ٣٧ الخلاصة.
- ٣٩ التوصيات.
- ٤٨ الملخص باللغة الانجليزية.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى استطلاع رأي أولويات المواطن الكويتي، وشملت عينة الدراسة (٥٦١) مواطناً ومواطنة، وتصدّرت القضية الإسكانية قائمة الأولويات بنسبة ١٢٪، في حين جاء الإصلاح الاقتصادي والمالي في المرتبة الثانية بنسبة ٧، ١١٪، ثم مكافحة الفساد في المرتبة الثالثة بنسبة ١، ١١٪، وجاء تحسين الخدمات الصحية في المرتبة الرابعة بنسبة ١١٪، ثم تصليح الشوارع في المرتبة الخامسة بنسبة ٥، ٩٪، وجودة التعليم بنسبة ٣، ٨٪، ثم الاستقرار السياسي بنسبة ٩، ٦٪، ثم توحيد سلّم الرواتب في الجهات الحكومية بنسبة ٥، ٥٪، وحماية الحريات العامة وتعزيزها بنسبة ٣، ٥٪، ثم التوظيف بنسبة ١، ٥٪، ثم إصلاح الوضع الرياضي بنسبة ٦، ٣٪، وتعديل النظام الانتخابي بنسبة ٥، ٣٪، ثم تعديل التركيبة السكانية بنسبة ٢، ٣٪، ثم تعديل قانون المحكمة الدستورية بنسبة ٨، ١٪، وأخيراً هيئة عليا لإدارة شؤون الانتخابات بنسبة ٥، ١٪.

المقدمة:

انطلاقاً من دور مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت في الرصد الدوري لاتجاهات الرأي العام الكويتي تجاه مختلف القضايا، وانطلاقاً من قيام مجلس الوزراء من خلال برنامج «سهل» الذي قام بتطبيق استمارة إلكترونية باختيار أولويات ثلاث (والتي جاءت بعد قيام المركز بهذا الاستطلاع) يسعى هذا الاستطلاع الذي أجري خلال الفترة من ١ أكتوبر إلى ٢٠٢٣ إلى ٨ أبريل ٢٠٢٤، إلى استطلاع رأي أولويات المواطن الكويتي.

وتسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أولويات المواطن الكويتي، وذلك باستخدام متغيرات ديموغرافية عدة لأفراد عينة الدراسة وهي: الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، ومنطقة السكن.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الميدانية الاستطلاعية إلى تزويد متخذ القرار السياسي في دولة الكويت بأولويات المواطن الكويتي، وترتيبها حسب الأولوية.

منهج الدراسة وعينتها وأداتها:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع أفراد المجتمع الكويتي، في حين تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة المتاحة، وبلغ حجمها ٦٠٠ فرد، استُبعد منهم ٣٩ فرداً؛ ليكون العدد النهائي هو ٥٦١ فرداً.

واعتمدت الدراسة على الاستبانة وسيلة لجمع البيانات؛ بحكم كونها الأداة الأنسب لطبيعة الدراسة المسحية التي تتعلق بالحصول على معلومات حول موضوع الاستطلاع، وقد صممت الاستبانة بما يحقق الهدف الذي أنشئت لأجله، وهو قياس رأي أولويات المواطن الكويتي.

واشتملت الاستبانة على الأسئلة الرئيسة المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية الآتية:

- الجنس (ذكر، أنثى).
- العمر (٣٥ سنة وأقل، أكبر من ٣٥ سنة).
- المستوى التعليمي (متوسط وما دون، دبلوم ما بعد المتوسط، ثانوي، دبلوم ما بعد الثانوي، جامعي، دبلوم ما بعد الجامعي، ماجستير، دكتوراة).

– منطقة السكن (محافظة حولي، محافظ العاصمة، محافظة مبارك الكبير، محافظ الأحمدي، محافظة الفروانية، محافظ الجهراء).

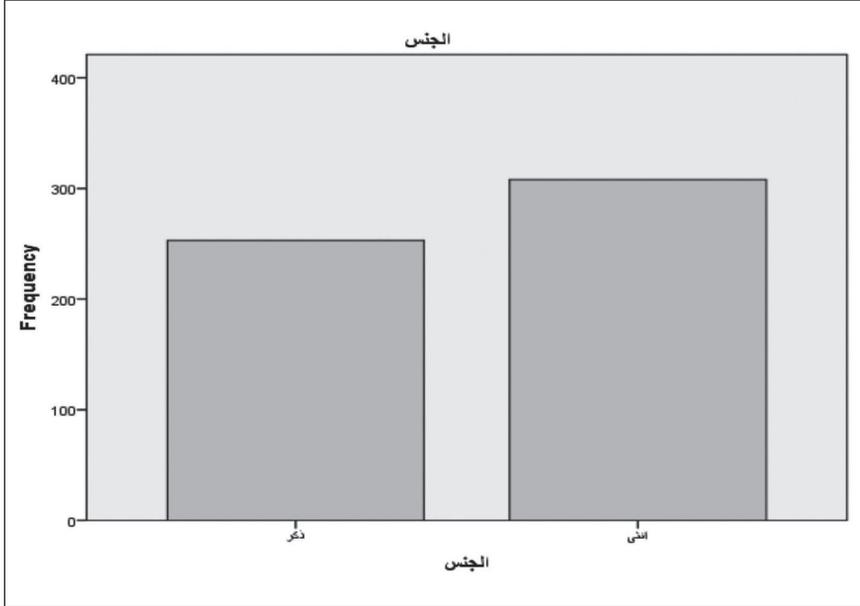
وضمّت الاستبانة عبارة واحدة، وهي: "ما أولويات المواطن الكويتي من وجهة نظرك؟" يختار فيها المواطن أولوياته، حيث يمكنه اختيار ٥ أولويات بحد أقصى، والاختيارات هي كالاتي: (تحسين الخدمات الصحية، حل القضية الإسكانية، جودة التعليم، مكافحة الفساد، توحيد سلّم الرواتب في الجهات الحكومية، التوظيف، الاستقرار السياسي، الإصلاح الاقتصادي والمالي، تعديل النظام الانتخابي، حماية الحريات العامة وتعزيزها، تعديل التركيبة السكانية، تصليح الشوارع، إصلاح الوضع الرياضي، هيئة عُليا لإدارة شؤون الانتخابات، تعديل قانون المحكمة الدستورية).

واستخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وذلك لإجراء المعالجة الإحصائية بغرض تحليل البيانات التي جمعت عن طريق الاستبانة، وتم الاعتماد على التحليل الوصفي.

التحليل الإحصائي للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة:

١ - متغير الجنس:

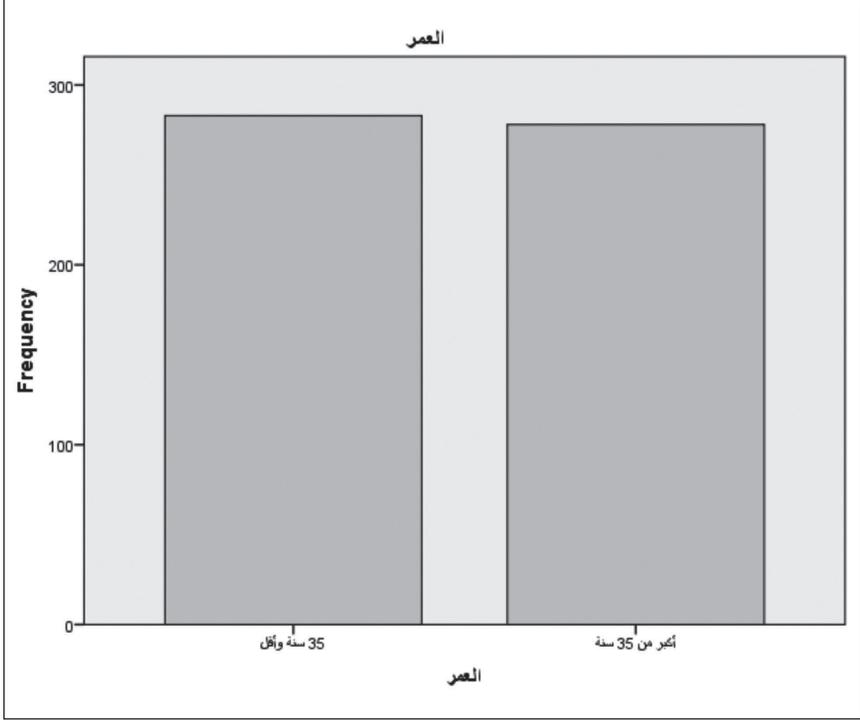
شكل (١) الوصف الإحصائي لمتغير الجنس لأفراد عينة الدراسة



يوضح الشكل (١) البيانات الإحصائية لأفراد عينة الدراسة من حيث متغير الجنس؛ حيث بلغ عدد الذكور (٢٥٣) بنسبة ١, ٤٥٪ من أفراد العينة، في حين بلغ عدد الإناث (٣٠٨) بنسبة ٩, ٥٤٪ من أفراد العينة.

٢ - متغير العمر:

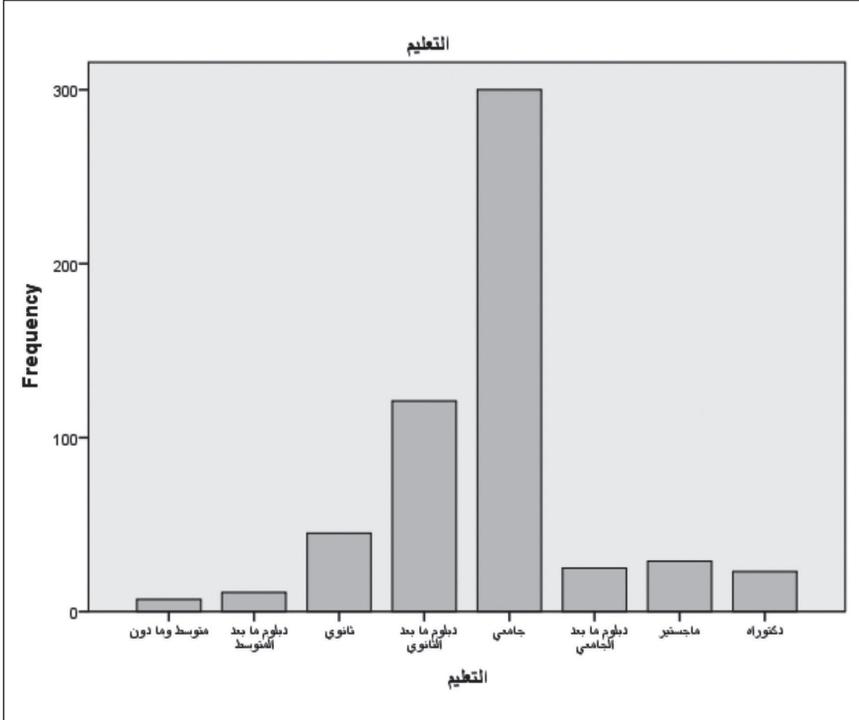
شكل (٢) الوصف الإحصائي لمتغير العمر لأفراد عينة الدراسة



يوضح الشكل (٢) البيانات الإحصائية لأفراد عينة الدراسة من حيث متغير العمر؛ حيث بلغت أعمارهم ٣٥ سنة وأقل (٢٨٣) فرداً بنسبة ٤٠,٥٪ من أفراد العينة، في حين بلغت أكبر من ٣٥ سنة (٢٧٨) فرداً بنسبة ٤٩,٦٪ من أفراد العينة.

٣- متغير المستوى التعليمي:

شكل (٣) الوصف الإحصائي لمتغير المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة

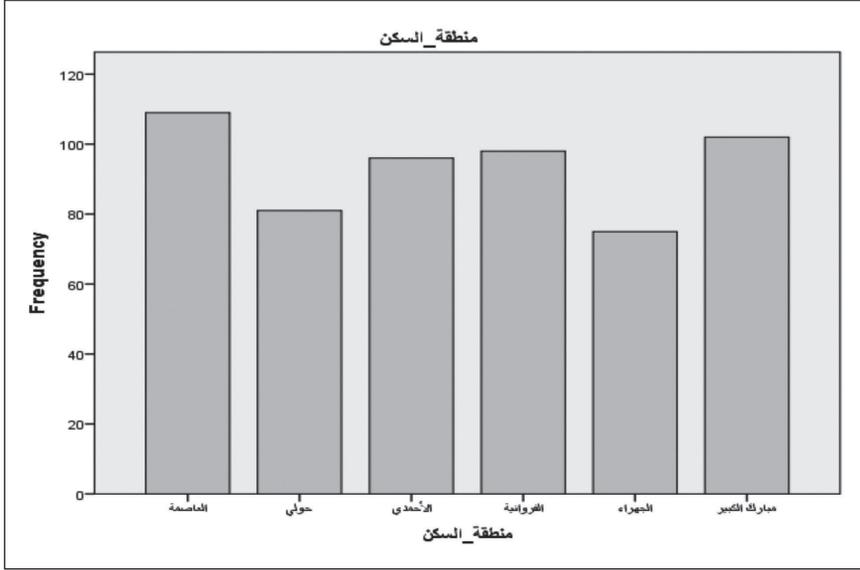


يوضح الشكل (٣) البيانات الإحصائية لأفراد عينة الدراسة من حيث متغير المستوى التعليمي؛ حيث بلغ من حصل على متوسط وما دون (٧) أفراد بنسبة ٢, ١٪ من أفراد العينة، وبلغ من حصل على مؤهل علمي دبلوم ما بعد المتوسط (١١) فرداً بنسبة ٢٪ من أفراد العينة، وبلغ من حصل على مؤهل ثانوي (٤٥) فرداً بنسبة ٨٪ من أفراد العينة، وبلغ من حصل على مؤهل دبلوم ما بعد ثانوي (١٢١) فرداً بنسبة ٦, ٢١٪ من أفراد العينة،

وبلغ من حصل على مؤهل علمي جامعي (٣٠٠) فرد بنسبة ٣, ٥٣٪ من أفراد العينة، وبلغ من حصل على مؤهل دبلوم ما بعد الجامعي (٢٥) فرداً بنسبة ٥, ٤٪ من أفراد العينة، وبلغ من حصل على مؤهل علمي ماجستير (٢٩) فرداً بنسبة ٢, ٥٪ من أفراد العينة، وبلغ من حصل على مؤهل علمي دكتوراة (٢٣) فرداً بنسبة ١, ٤٪ من أفراد العينة.

٤ - متغير منطقة السكن:

شكل (٤) الوصف الإحصائي لمتغير منطقة السكن لأفراد عينة الدراسة



ويوضح الشكل رقم (٤) البيانات الإحصائية لمتغير محل الإقامة لأفراد عينة الدراسة؛ حيث بلغ عدد الأفراد في محافظة مبارك الكبير (١٠٢) بنسبة ٢, ١٨٪، ومحافظة العاصمة بلغ عدد أفرادها (١٠٩) بنسبة ٤, ١٩٪، ومحافظة حولي بلغ عدد أفرادها (٨١) بنسبة ٤, ١٤٪، ومحافظة الأحمدي بلغ عدد أفرادها (٩٦) بنسبة ١, ١٧٪، ومحافظة الجهراء بلغ عدد أفرادها (٧٥) بنسبة ٤, ١٣٪، وأخيراً محافظة الفروانية حيث بلغ عدد أفرادها (٩٨) بنسبة ٥, ١٧٪.

نتائج الدراسة:

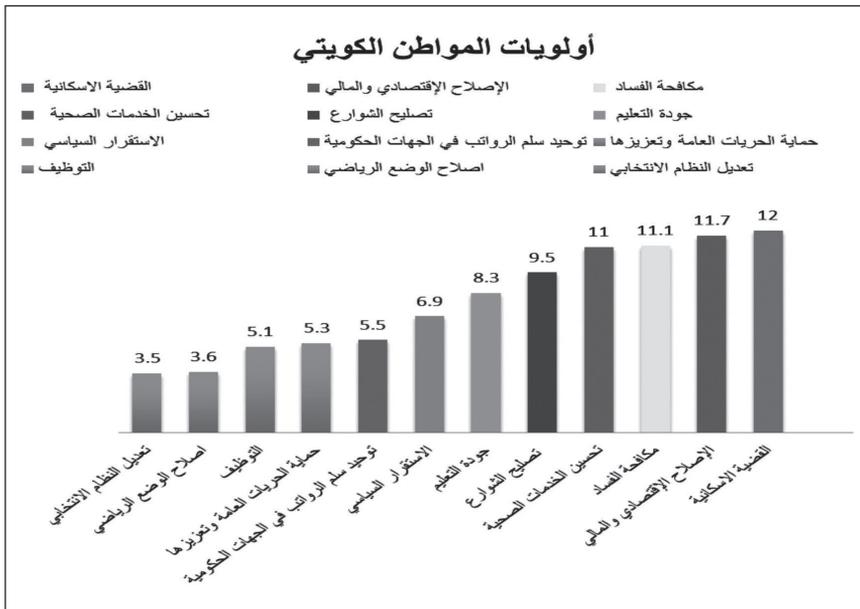
أولاً: النتائج الكلية:

جدول (١) ترتيب الأولويات وفق العينة الكلية

ترتيب	الأولوية	%
١	القضية الإسكانية	١٢
٢	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١١,٧
٣	مكافحة الفساد	١١,١
٤	تحسين الخدمات الصحية	١١
٥	تصليح الشوارع	٩,٥
٦	جودة التعليم	٨,٣
٧	الاستقرار السياسي	٦,٩
٨	توحيد سلّم الرواتب في الجهات الحكومية	٥,٥
٩	حماية الحريات العامة وتعزيزها	٥,٣
١٠	التوظيف	٥,١
١١	إصلاح الوضع الرياضي	٣,٦
١٢	تعديل النظام الانتخابي	٣,٥
١٣	تعديل التركيبة السكانية	٣,٢
١٤	تعديل قانون المحكمة الدستورية	١,٨
١٥	هيئة عليا لإدارة شؤون الانتخابات	١,٥

يلاحظ من خلال الجدول (١) ان أبرز الأولويات الخاصة بالمواطن الكويتي تمثلت في القضية الإسكانية التي احتلت الترتيب الأول وبنسبة ١٢٪، و ثم جاء الاصلاح الاقتصادي والمالي ثانياً وبنسبة ١١,٧٪، ومكافحة الفساد ثالثاً وبنسبة ١١,١٪، وتحسين الخدمات الصحية رابعاً وبنسبة ١١٪، وإصلاح الشوارع بنسبة ٩,٥٪. فهي أبرز الأولويات الخمسة التي خلصتها نتائج الدراسة الاستطلاعية، وحل موضوع جودة التعليم المرتبة السادسة بنسبة ٨,٣٪، والاستقرار السياسي سابعاً بنسبة ٦,٩٪.

رسم بياني رقم (١) يظهر فيه أولويات المواطن الكويتي



ثانياً: النتائج وفق متغير الجنس:

جدول (٢) ترتيب الأولويات وفق متغير الجنس

ترتيب الأولويات	N = ٢٥٣ الذكور	%	N = ٣٠٨ الإناث	%
١	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١١,٧%	حل القضية الإسكانية	١٣%
٢	حل القضية الإسكانية	١٠,٨%	تحسين الخدمات الصحية	١٢,٧%
٣	مكافحة الفساد	١٠,٧%	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١١,٨%
٤	تصليح الشوارع	٩,٥%	مكافحة الفساد	١١,٥%
٥	تحسين الخدمات الصحية	٩,١%	جودة التعليم	١٠,١%
٦	الاستقرار السياسي	٦,٧%	تصليح الشوارع	٩,٤%
٧	إصلاح الوضع الرياضي	٦,٤%	الاستقرار السياسي	٧,١%
٨	جودة التعليم	٦,١%	حماية الحريات العامة وتعزيزها	٥,٩%
٩	توحيد سلم الرواتب	٦%	التوظيف	٥,٣%
١٠	تعديل النظام الانتخابي	٥,٣%	توحيد سلم الرواتب	٥,١%
١١	التوظيف	٤,٧%	تعديل التركيبة السكانية	٢,٧%
١٢	حماية الحريات العامة وتعزيزها	٤,٥%	تعديل النظام الانتخابي	٢,١%
١٣	تعديل التركيبة السكانية	٣,٧%	إصلاح الوضع الرياضي	١,٢%
١٤	تعديل قانون المحكمة الدستورية	٢,٧%	هيئة عليا لإدارة شؤون الانتخابات	١,١%
١٥	هيئة عليا لإدارة شؤون الانتخابات	٢,١%	تعديل قانون المحكمة الدستورية	١%

يلاحظ من خلال الجدول (٢) ان ابرز خمس أولويات للذكور من أفراد العينة تمثلت في الاصلاح الاقتصادي والمالي (٧, ١١٪)، ثم حل القضية الاسكانية (٨, ١٠٪)، ثم مكافحة الفساد (٧, ١٠٪)، فأصلاح الشوارع (٥, ٩٪)، وتحسين الخدمات الصحية خامساً (١, ٩٪). أما بالنسبة للإناث، فقد جاء حل القضية الاسكانية، وتحسين الخدمات الصحية، والاصلاح الاقتصادي والمالي، ومكافحة الفساد، وجودة التعليم هي الأولويات الخمسة بالنسبة لهم مرتبة على التوالي.

ثالثاً: النتائج وفق متغير العمر:

جدول (٣) ترتيب الأولويات وفق متغير العمر

ترتيب الأولويات	٣٥ سنة وأقل N=٢٨٣	%	N=٢٧٨ أكبر من ٣٥ سنة	%
١	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١١,٢%	حل القضية الإسكانية	١٤,٤%
٢	تصليح الشوارع	١١%	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١٢,٢%
٣	تحسين الخدمات الصحية	١٠,٤%	مكافحة الفساد	١٢,١%
٤	مكافحة الفساد	١٠,٢%	تحسين الخدمات الصحية	١١,٧%
٥	حل القضية الإسكانية	٩,٧%	جودة التعليم	٨%
٦	جودة التعليم	٨,٦%	تصليح الشوارع	٧,٩%
٧	التوظيف	٧,٥%	الاستقرار السياسي	٧,١%
٨	الاستقرار السياسي	٦,٧%	توحيد سلّم الرواتب	٦,١%
٩	حماية الحريات العامة وتعزيزها	٦%	حماية الحريات العامة وتعزيزها	٤,٥%
١٠	توحيد سلّم الرواتب	٥%	تعديل النظام الانتخابي	٤%
١١	إصلاح الوضع الرياضي	٤,٥%	تعديل التركيبة السكانية	٣,١%
١٢	تعديل التركيبة السكانية	٣,٢%	إصلاح الوضع الرياضي	٢,٦%
١٣	تعديل النظام الانتخابي	٣,١%	التوظيف	٢,٥%
١٤	تعديل قانون المحكمة الدستورية	١,٥%	تعديل قانون المحكمة الدستورية	٢,١%
١٥	هيئة عُليا لإدارة الانتخابات	١,٣%	هيئة عُليا لإدارة شؤون الانتخابات	١,٧%

يلاحظ من خلال الجدول (٣) ان ابرز خمس أولويات للفئة العمرية ٣٥ سنة وأقل من أفراد العينة تمثلت في الاصلاح الاقتصادي والمالي (٢, ١١٪)، ثم تصليح الشوارع (١١٪)، ثم تحسين الخدمات الصحية (٤, ١٠٪)، فمكافحة الفساد (٢, ١٠٪)، وحل القضية الإسكانية خامساً (٧, ٩٪). أما بالنسبة للفئة العمرية أكبر من ٣٥ سنة، فقد جاء حل القضية الاسكانية، والاصلاح الاقتصادي والمالي، ومكافحة الفساد، وتحسين الخدمات الصحية، وجودة التعليم هي الأولويات الخمسة بالنسبة لهم مرتبة على التوالي.

رابعاً: النتائج وفق متغير المؤهل العلمي:

جدول (٤) ترتيب الأولويات وفق متغير المؤهل العلمي

م	N=١٨٤ قبل جامعي	%	N=٣٠٠ جامعي	%	N=٧٧ دراسات عليا	%
١	حل القضية الإسكانية	١٢	حل القضية الإسكانية	١٢,٤	حل القضية الإسكانية	١٠,٧
٢	مكافحة الفساد	١١,٨	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١٢	تحسين الخدمات الصحية	١٠,٧
٣	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١١,٨	مكافحة الفساد	١١,٥	الاستقرار السياسي	١٠,٧
٤	تحسين الخدمات الصحية	١١,٤	تحسين الخدمات الصحية	١٠,٩	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١٠,٤
٥	تصليح الشوارع	١٠,٦	تصليح الشوارع	٩,٥	جودة التعليم	٨,٨
٦	جودة التعليم	٦,٢	جودة التعليم	٩,٤	مكافحة الفساد	٨
٧	الاستقرار السياسي	٥,٩	الاستقرار السياسي	٦,٥	تصليح الشوارع	٦,٧
٨	حماية الحريات العامة وتعزيزها	٥,٥	حماية الحريات العامة وتعزيزها	٥,٨	تعديل النظام الانتخابي	٥,٦
٩	توحيد سلم الرواتب	٥,٣	توحيد سلم الرواتب	٥,٨	توحيد سلم الرواتب	٥,١
١٠	التوظيف	٤,٧	التوظيف	٥,٣	التوظيف	٤,٥
١١	تعديل التركيبة السكانية	٤	إصلاح الوضع الرياضي	٣,٥	هيئة عليا لإدارة شؤون الانتخابات	٤,٥

١٢	إصلاح الوضع الرياضي	٣,٧	تعديل النظام الانتخابي	٣,١	تعديل التركيبة السكانية	٤,٣
١٣	تعديل النظام الانتخابي	٣,٥	تعديل التركيبة السكانية	٢,٤	تعديل قانون المحكمة الدستورية	٣,٧
١٤	تعديل قانون المحكمة الدستورية	٢,٢	تعديل قانون المحكمة الدستورية	١	إصلاح الوضع الرياضي	٣,٥
١٥	هيئة عليا لإدارة شؤون الانتخابات	١,٣	هيئة عليا لإدارة شؤون الانتخابات	٠,٩	حماية الحريات العامة وتعزيزها	٢,٧

يلاحظ من خلال الجدول (٤) ان ابرز خمس أولويات لقبل جامعي من أفراد العينة تمثلت في القضية الإسكانية (١٢٪)، ثم مكافحة الفساد (٨, ١١٪)، ثم الاصلاح الاقتصادي والمالي (٨, ١١٪)، فتحسين الخدمات الصحية (٤, ١١٪)، وتصليح الشوارع خامساً (٦, ١٠٪). أما بالنسبة للجامعي، فقد جاء حل القضية الاسكانية، والاصلاح الاقتصادي والمالي، ومكافحة الفساد، وتحسين الخدمات الصحية، وتصليح الشوارع هي الأولويات الخمسة بالنسبة لهم مرتبة على التوالي. أما بالنسبة للدراسات العليا، فقد جاء حل القضية الاسكانية، وتحسين الخدمات الصحية، والاستقرار السياسي، والاصلاح الاقتصادي والمالي، وجودة التعليم هي الأولويات الخمسة بالنسبة لهم مرتبة على التوالي.

خامساً: النتائج وفق متغيّر منطقة السكن:

جدول (٥) ترتيب الأولويات وفق متغيّر منطقة السكن

م	محافظة حولي N=٨١	%	محافظة العاصمة N=١٠٩	%	محافظة الأحمدية N=٩٦	%
١	تحسين الخدمات الصحية	١٢,٧	حل القضية الإسكانية	١٣,٢	حل القضية الإسكانية	١٢,٦
٢	حل القضية الإسكانية	١٢,٤	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١٢,١	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١٢
٣	مكافحة الفساد	١١,٤	تحسين الخدمات الصحية	١١,٧	مكافحة الفساد	١٠,٧
٤	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١٠,٩	مكافحة الفساد	١١,٥	تصليح الشوارع	١٠
٥	تصليح الشوارع	١٠,١	جودة التعليم	١٠	تحسين الخدمات الصحية	٩,٨
٦	جودة التعليم	٧,٣	تصليح الشوارع	٨,٩	الاستقرار السياسي	٨,٥
٧	الاستقرار السياسي	٦,٧	الاستقرار السياسي	٨,٥	توحيد سلم الرواتب	٦,٧
٨	توحيد سلم الرواتب	٥,٧	حماية الحريات العامة وتعزيزها	٥,٥	جودة التعليم	٦,٣
٩	التوظيف	٤,٧	التوظيف	٤,٩	حماية الحريات العامة وتعزيزها	٤,٨

٤,٣	تعديل النظام الانتخابي	٣,٢	توحيد سلم الرواتب	٤,١	تعديل النظام الانتخابي	١٠
٣,٩	التوظيف	٣,٢	تعديل التركيبة السكانية	٣,٦	إصلاح الوضع الرياضي	١١
٣,٥	تعديل التركيبة السكانية	٢,٨	إصلاح الوضع الرياضي	٢,٨	حماية الحريات العامة وتعزيزها	١٢
٣,٣	إصلاح الوضع الرياضي	١,٩	تعديل النظام الانتخابي	٢,٨	تعديل قانون المحكمة الدستورية	١٣
٢	هيئة عليا لإدارة شؤون الانتخابات	١,٥	هيئة عليا لإدارة شؤون الانتخابات	٢,٦	تعديل التركيبة السكانية	١٤
١,٧	تعديل قانون المحكمة الدستورية	١,٣	تعديل قانون المحكمة الدستورية	٢,١	هيئة عليا لإدارة شؤون الانتخابات	١٥

يلاحظ من خلال الجدول (٥) ان ابرز خمس أولويات لمحافظة حوي من أفراد العينة تمثلت في تحسين الخدمات الصحية (٧, ١٢٪)، ثم حل القضية الاسكانية (٤, ١٢٪)، ثم مكافحة الفساد (٤, ١١٪)، فالاصلاح الاقتصادي والمالي (٩, ١٠٪)، وتصليح الشوارع خامساً (١, ١٠٪). أما بالنسبة لمحافظة العاصمة، فقد جاء حل القضية الاسكانية، والاصلاح الاقتصادي والمالي، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة الفساد، وجودة التعليم هي الأولويات الخمسة بالنسبة لهم مرتبة على التوالي. أما بالنسبة لمحافظة الأحمدي، فقد جاء حل القضية الاسكانية، والاصلاح الاقتصادي والمالي، ومكافحة الفساد، وتصليح الشوارع، وتحسين الخدمات الصحية هي الأولويات الخمسة بالنسبة لهم مرتبة على التوالي. أما بالنسبة لمحافظة الفروانية، فقد جاء حل القضية الاسكانية، ومكافحة الفساد، والاصلاح الاقتصادي والمالي، وتحسين

الخدمات الصحية، وتصلح الشوارع هي الأولويات الخمسة بالنسبة لهم مرتبة على التوالي. أما بالنسبة لمحافظة الجهراء، فقد جاء لاصلاح الاقتصادي والمالي، وحل القضية الاسكانية، ومكافحة الفساد، وجودة التعليم، وتحسين الخدمات الصحية هي الأولويات الخمسة بالنسبة لهم مرتبة على التوالي. أما بالنسبة لمحافظة مبارك الكبير، فقد جاء تحسين الخدمات الصحية، ومكافحة الفساد، والاصلاح الاقتصادي والمالي، وتصلح الشوارع، وحل القضية الإسكانية هي الأولويات الخمسة بالنسبة لهم مرتبة على التوالي.

جدول (٥) ترتيب الأولويات وفق متغير منطقة السكن

م	محافظة الفروانية N=٩٨	%	محافظة الجهراء N=٧٥	%	محافظة مبارك الكبير N=١٠٢	%
١	حل القضية الإسكانية	١٣,٥	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١٣,٨	تحسين الخدمات الصحية	١٢
٢	مكافحة الفساد	١١,٨	حل القضية الإسكانية	١٠,١	مكافحة الفساد	١٠,٩
٣	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١١,٤	مكافحة الفساد	١٠,١	الإصلاح الاقتصادي والمالي	١٠,٥
٤	تحسين الخدمات الصحية	١٠,٤	جودة التعليم	٩,٨	تصليح الشوارع	٩,٨
٥	تصليح الشوارع	٨,٩	تحسين الخدمات الصحية	٩,٦	حل القضية الإسكانية	٩,٦
٦	جودة التعليم	٧,٤	تصليح الشوارع	٩,٣	جودة التعليم	٩
٧	توحيد سلم الرواتب	٧	حماية الحريات العامة وتعزيزها	٧	التوظيف	٧
٨	التوظيف	٥,٩	الاستقرار السياسي	٧	حماية الحريات العامة وتعزيزها	٦,١
٩	الاستقرار السياسي	٥,٥	توحيد سلم الرواتب	٥,٩	إصلاح الوضع الرياضي	٥,٥
١٠	حماية الحريات العامة وتعزيزها	٥,٣	تعديل التركيبة السكانية	٣,٩	توحيد سلم الرواتب	٥

٥	الاستقرار السياسي	٣,٤	التوظيف	٤,٧	تعديل النظام الانتخابي	١١
٣,٧	تعديل التركيبة السكانية	٣,١	تعديل النظام الانتخابي	٣,٤	إصلاح الوضع الرياضي	١٢
٣,٥	تعديل النظام الانتخابي	٢,٨	إصلاح الوضع الرياضي	٢,١	تعديل التركيبة السكانية	١٣
١,٣	تعديل قانون المحكمة الدستورية	٢,٥	تعديل قانون المحكمة الدستورية	١,٥	تعديل قانون المحكمة الدستورية	١٤
٠,٩	هيئة عُليا لإدارة شؤون الانتخابات	١,٧	هيئة عُليا لإدارة شؤون الانتخابات	١,٣	هيئة عُليا لإدارة شؤون الانتخابات	١٥

الخلاصة:

سعت هذه الدراسة الميدانية إلى استطلاع رأي أولويات المواطن الكويتي، وأكثر الأولويات أهمية لدى المواطنين هي حل القضية الإسكانية، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي والمالي، ومكافحة الفساد، وتحسين الخدمات الصحية، وتصليح الشوارع.

تلتها أولويات أخرى مثل: جودة التعليم، والاستقرار السياسي، وتوحيد سلم الرواتب في الجهات الحكومية، وحماية الحريات العامة وتعزيزها، والتوظيف.

وهناك قضايا مثل: إصلاح الوضع الرياضي، وتعديل النظام الانتخابي، وتعديل التركيبة السكانية، وتعديل قانون المحكمة الدستورية، وإنشاء هيئة عليا لإدارة شؤون الانتخابات لم تحظ بأولوية كبيرة لدى المواطنين.

التوصيات

التوصيات

من خلال ماسبق يتضح أن أبرز القضايا التي ركز عليها المواطنون جاءت بالترتيب الآتي:

١. حل القضية الإسكانية:

- محاكاة التجارب الخليجية المميزة في مجال الإسكان كالتجربة القطرية والتجربة الإماراتية في قطاع الإسكان.
- الاستعانة بالشركات الوطنية والعالمية المتميزة في قطاع الإسكان في إنجاز المشروعات.
- الحد من ارتفاع أسعار الأراضي من خلال اتخاذ إجراءات صارمة في ذلك وتوفير الأراضي للمواطنين بأسعار معقولة.
- وضع خطط مستقبلية واستراتيجية، وتشجيع المراكز البحثية والجامعات على تطوير حلول مبتكرة خارج الصندوق لمنع تراكم الطلبات الإسكانية.
- تسهيل التشريعات الخاصة بالقضية الإسكانية بعيداً عن الدورة المستندية.

٢. تحقيق الإصلاح الاقتصادي والمالي:

● تحقيق التنوع في مصادر الدخل وعدم الاعتماد فقط على النفط كمصدر رئيس للدخل؛ لأنه من الخطورة بمكان الاعتماد على مورد ناضب، وقد تحل محله طاقة أخرى فتفقد قيمته، لذا يجب التوجه بشكل عاجل نحو الاستثمار في:

* قطاع الاقتصاد المعرفي: بناء اقتصاد يستند إلى المعرفة والتقنية من خلال الاستثمار في الرأس المال البشري، وتكامل التقنيات في البنية الاقتصادية.

* القطاع الصناعي.

* القطاع السياحي.

* القطاع الشمالي للدولة: الاستثمار في الجزر الكويتية وميناء مبارك الكبير.

* مشروعات الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، ويمكن الاستفادة من التجربة الصينية في ذلك.

● المحافظة على المال العام والمكتسبات الدستورية من خلال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة وتطوير القوانين وتنفيذها بشكل فعال.

● التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج من خلال تهيئة بيئة محفزة للإبداع في ريادة المشروعات وتحسين البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات الإدارية والفنية، وتمكين القطاع الخاص، وتوفير التمويل والدعم القوي للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

٣. مكافحة الفساد:

- تطوير القوانين وتنفيذها بشكل فعال.
- يجب اتباع منهج حازم في مكافحة الفساد.
- تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في أجهزة الدولة.
- تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

٤. تحسين الخدمات الصحية:

- تحسين الإدارة والرقابة على آليات العمل في المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية.
- الاستثمار في تطوير وتحفيز الكوادر الطبية الوطنية.
- الربط بين عدد سكان الكويت في كل منطقة صحية وعدد الأسرة الطبية في المستشفيات.
- تحسين جودة الرعاية الصحية بما يتماشى مع المعايير العالمية.
- تعزيز دور المستشفيات الخاصة المحلية كشريك أساسي للمستشفيات الحكومية في تقديم خدمات ذات جودة متخصصة وعالية، وأن تكون بديلاً أيضاً للعلاج في الخارج مستقبلاً.
- تأسيس فروع للمستشفيات العالمية في الكويت.
- التركيز على البرامج الوقائية، وخاصة معالجة الأمراض المزمنة، هذا يتماشى مع مبدأ درهم وقاية خير من قنطار علاج.

٥. تصليح الشوارع:

- ينبغي وضع استراتيجية شاملة لصيانة الطرق تشمل الصيانة الوقائية والدورية والطارئة.
- يجب تحديد الأولويات في أعمال الصيانة والالتزام بها.
- يجب أن تشمل عقود صيانة الطرق جميع مناطق الكويت.
- الاهتمام بالكوادر الوطنية المتخصصة في الطرق والجسور وتأهيلها لأعلى مستوى لمعالجة الطرق.
- وضع خط ساخن للمواطنين يرتبط بوزارة الأشغال للتعامل مع أي حفرة في الطريق والتعامل معها بشكل فوري وعاجل.

٦. جودة التعليم:

- التزام سياسي قوي وواضح المعالم لإصلاح القطاع التعليمي وجعله أولوية وطنية.
- تطوير البنية التحتية التعليمية وتحديث المناهج التعليمية.
- تطوير نظام تعليمي متكامل وفق رؤية تتوافق مع احتياجات السوق.
- الارتقاء بالكفاءة العلمية للمعلمين ودعمهم مهنيًا ومادياً.
- إنشاء بيئة داعمة للبحث العلمي والإبداع في مختلف المجالات.

٧. الاستقرار السياسي:

- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع الحكومي.
- تعزيز التفاهم والتعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مبدأ الفصل بين السلطات.
- استكشاف وتقييم الممارسات الديمقراطية الحالية.

٨. حماية الحريات العامة وتعزيزها:

- تعزيز قيمة حرية إبداء الرأي.
- تعزيز قيمة الاحترام بين الناس بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العرق.

٩. التوظيف:

- الدعم الحكومي القوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحفيز القطاع الخاص على توظيف المواطنين بشكل فعلي وبنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من إجمالي عدد الموظفين الإجمالي، والشركات الملتزمة تحصل على امتيازات خاصة ودعم قوي من الحكومة.
- الاستثمار في التعليم والتدريب المهني.
- تحديث سياسات وقوانين سوق العمل.
- جذب الاستثمارات الأجنبية المتميزة والرائدة عالمياً.

- ربط مخرجات التعليم الجامعي مع احتياجات سوق العمل، وألا تحصل الجامعات الخاصة على رخصة في الكويت إلا بتخصصات متميزة ومواكبة لسوق العمل.
- تشجيع القطاع الصناعي وتنمية الصناعات التحويلية.

١٠. إصلاح الوضع الرياضي؛

- وضع خارطة طريق لإصلاح الوضع الرياضي في الكويت من خلال تقييم القرارات والتشريعات والسياسات المتعلقة بالرياضة الكويتية.
- تعزيز مبدأ الكفاءة والجدارة لمن يتولى المناصب الرياضية.
- تعزيز العمل بروح المبادرة والمسؤولية.
- يجب وضع خطة مستقبلية تستهدف جذب واستضافة كأس العالم في الملاعب الكويتية وسيؤدي هذا تلقائياً إلى تطوير البنية التحتية.
- تعزيز الاهتمام بالأندية الرياضية المحلية والعمل على متابعتها بشكل دقيق وعلى منهجية علمية كما تفعل اليابان مع أنديةها المحلية.

١١. تعديل النظام الانتخابي؛

- تقييم النظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وهل هو الأفضل للمواطن الكويتي.

١٢. تعديل التركيبة السكانية:

- تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ١٩١ / ثانياً لسنة ٢٠٢٣ بخصوص آلية معالجة التركيبة السكانية والذي من أبرز بنوده:
- * قصر التوظيف الأمني على المواطنين ومنع استقدام الأفراد الذين تم استبعادهم أمنياً وقضائياً.
- * إنشاء نظام لتسجيل مخالقات القوانين واللوائح في سجل الوافدين لدى شؤون الإقامة.
- * تعزيز خلق سوق عمل متجدد يلبي احتياجات التخصصات المطلوبة مع مراعاة عوامل الندرة في هذه التخصصات.
- * تعزيز الرقابة على العقود الحكومية للعمال المسجلة بالتنسيق بين هيئة العمل والجهات ذات العلاقة.

١٣. تعديل قانون المحكمة الدستورية:

- زيادة الوعي بأهمية تعديل قانون المحكمة الدستورية لتحقيق الاستقرار السياسي والبرلماني.

١٤. هيئة عليا لإدارة شؤون الانتخابات:

- التوعية بأهمية إنشاء هيئة عليا لإدارة شؤون الانتخابات من أجل تعزيز الديمقراطية وتحسين الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية.

Abstract:

This field study aims to survey the opinion of Kuwaiti citizens regarding their priorities. The study included a sample of 561 male and female citizens. The study results concluded that 12% of the sample believe that the most important priority is resolving the housing issue, followed by economic and financial reform at 11.7%. Combating corruption ranked third at 11.1%, while improving healthcare services ranked fourth at 11%. Road repairs ranked fifth at 9.5%, followed by educational quality at 8.3%. Political stability received a 6.9% rating, while unifying salary scales in government entities received a 5.5% rating. Protecting and enhancing public freedoms received a 5.3% rating, while employment received a 5.1% rating. Sports reform ranked at 3.6%, electoral system reform at 3.5%, population composition modification at 3.2%, constitutional court law amendment at 1.8%, and finally, the establishment of a higher authority for managing election affairs at 1.5%.



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

قواعد النشر في
سلسلة (قياس اتجاهات الرأي العام)

- ألا يقل عدد كلمات البحث عن (٢٠٠٠ كلمة).



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University

Kuwaiti Citizen's Priorities (A Survey Study)

Prepared by

Dr. Salem Mohamed Al-Mutawa

Head of the Department for Preparing Future and Strategic Studies

Asmaa Ibrahim Al-Ali

Opinion polls section

Studies Series of Measuring Public Opinion

(12)

Kuwait - 2024

ISBN: 978-9921-749-66-3